خاتمة

على ضوء ما تقدم و في ظل المعطيات العالمية الحالية ،التي يميزها سرعة انتشار الظواهر و كثافة الأحداث ،نخلص إلى القول أنه يتعذر اليوم على أي دولة مهما كانت قوتها و مركزها أن تعيش في معزل عن بقية الدول الأخرى ،و لا تسارع في الاندماج .

فالتكامل بين مجموع الوحدات المنتمية لإقليم واحد أمر ضروري لما له من أبعاد ايجابية تتمثل فيمايلي :

1- توفير إطار للحوار و الاتصال و التنسيق في مختلف القضايا .

2- الحد من شدة النزاعات بين وحدات الإقليم لارتفاع كلفتها ،بسبب ترابط المصالح خاصة الاقتصادية منها .

3- كثافة العلاقات الاقتصادية و السياسية ،و الترابط الاجتماعي بين وحدات الإقليم الواحد قد تؤدي لتشكل هوية جغرافية واحدة ،يتقلص فيها دور الحدود ،ما يساهم في انخفاض نسبة المواجهة الحدودية .

4- البنية المؤسساتية الناتجة عن التكامل تساهم في تقارب الرؤى بين دول الإقليم ،إذ أن اجتماع رؤساء الدول و الحكومات يكون بصفة دورية ،و أقل شيء يكون مرة في السنة ،و كذلك اجتماع الوزراء حسب القطاعات الذي يكون في بعض الأحيان أكثر من مرة في السنة ،و يزيد أثناء الأزمات .

هذا النوع من الاستمرارية في اللقاءات يسمح بالمعرفة المستمرة للطرف الآخر بحيث لا يكون هناك تأويلات لسلوكيات معينة ،ففي كل مرة يتم تقريب الرؤى و توطيد الثقة بين دول الإقليم.

من خلال هذا يتبين أن التكتلات الإقليمية تشكل عامل أساسي لتحقيق الأمن في الأقاليم خاصة و أنها تجسد المستوى الوسطي بين الدولة و النظام الدولي .

فالمنظمات الدولية عاجزة عن الاحاطة بجميع الظواهر سواء الصراعية منها الممثل في النزاعات بين الدول ،أو تلك المتعلقة بما يعرف بالتهديدات الجديدة ،و هذا راجع لعدم قدرتها على الإلمام بخصائص كل إقليم من مختلف الزوايا .

كما أن الدولة بمفردها لا يمكنها صد كل هذه التهديدات الداخلية و الخارجية ، الاقتصادية و الاجتماعية ،لذا يعتبر المستوى الإقليمي أحسن بديل للتعامل مع مثل هذه القضايا .

لا يمكن إقامة تعاون أمني بين دول متصارعة بصفة مباشرة و إنما يجب المرور أولا على إطار للاتصال و تبادل الثقة و التعريف بالرؤى و هذا ما تعمل التكتلات الإقليمية على توفيره .

الأمر لا يقتصر على التهديدات التقليدية فحسب بل يتعدى إلى التهديدات الجديدة التي تتطلب تفعيل التعاون البيني و التعاون ما بين الأقاليم كما هو الحال مع الآباك .

نلاحظ أن تطور ظاهرة الإقليمية جاء متزامنا و تطور التهديدات الأمنية ،فسابقا ما ميز العلاقات الدولية هي ما يعرف بالتهديدات التقليدية المجسدة بصفة خاصة في النزاعات القائمة بين دول ،و هو ما أنجر عليه آليات أساسها الدول كالأحلاف ة المعاهدات الثنائية .

في المقابل شكلت الإقليمية التقليدية أهم مظاهر التعاون و هي إقليمية قائمة على تعاون بين دول و فقط عكس ما نلحظه في الإقليمية الجديدة التي تشترك فيها فواعل من غير الدول كشركات القطاع الخاص و غيرها ،إضافة إلى إهمالها لمبدأ التقارب الجغرافي الذي تأخذ به الإقليمية التقليدية .

و قد توافق هذا و بروز التهديدات الأمنية الجديدة الذي تتعدى هي الأخرى الحدود القومية و الإقليمية لتصبح عالمية ،و هذا ما يتطلب حلول عبر أقاليمية ،و لذا تقام اليوم العديد من علاقات الشراكة و التعاون العبر إقليمي .

لذا ففي إطار التعاون ما بين الأقاليم خاصة في مواجهة التهديدات الجديدة لابد من توفر بنية إقليمية على مستوى كل إقليم و إلا كيف سيتم التعاون ؟

كما أنه بالرجوع إلى العديد من الظواهر المهددة للأمن الدولي و الإقليمي و القومي نجد أن مرجعها في جانب كبير منها يعود إلى العامل الاقتصادي إما الحاجة أو النذرة ،أو عدم تكافؤ أو سوء توزيع المردود الاقتصادي ،و في هذه الحالة توفر التكتلات الإقليمية مجالا هاما لعلاج مثل هذه الاختلالات خاصة من خلال مبدأ التضحية و تقاسم الأعباء بين و حدات التكتل الإقليمي .

إن الجمع بين مفهوم الأمن و مفهوم الإقليمية ،أدى إلى صياغة مفهوم المركب الأمني الإقليمي الذي اعتبر كمكون رئيسي للأمن الدولي ،فتحقيق الأمن على مستوى الأقاليم يستلزم تحققه على المستوى الدولي .

إلا أن البعض من المفكرين انتقدوا هذه الرؤية ،فحقيقة الأمن الإقليمي قد يؤدي إلى أمن دولي، إلا أنه في حالة حدوث حرب بين وحدة سياسية ضمن إقليم معين و وحدة سياسية من إقليم آخر ،فإن نتائج هذه المواجهة ستكون وخيمة لأن الحرب لن تكون بين دول ،و غنما بين أقاليم بحكم التعاون الأمني المتبادل المجسد في مفهوم مركب الأمن الإقليمي .

لذا لنتجنب مثل هذا المأزق لابد من عدم الاكتفاء بتشجيع التعاون على المستوى الإقليمي فقط و إنما تدعيم الروابط مابين الأقاليم من خلال خلق بنى و مؤسسات حوارية مابين الأقاليم ،ما يرفع من احتمال تحقيق الأمن على المستوى الدولي .

أما فيما يخص رابطة دول جنوب شرق آسيا فهي تشير إلى مثال واضح حول مدى فعالية الدور الذي تؤديه التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي .

إذ أن بداية نشأة الرابطة كانت لدوافع أمنية–سياسية محضة من خلال :

1- ضمان الحياد أثناء فترة الحرب الباردة .

2- صد المد الشيوعي .

3- إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية و أسلحة الدمار الشامل .

4- تفعيل أواصر الصداقة و التعاون بين دول الإقليم .

أثناء المراحل الأولى لتشكل الآسيان كانت هناك العديد من الصراعات الحدودية بين دول الإقليم إلا أنه مع تطور التعاون الاقتصادي و التبادل التجاري البيني ،تقلصت نوعا ما حدة النزاعات خاصة بعد إنشاء جماعة الآسيان الأمنية و السياسية و كذا منتدى الآسيان الإقليمي ، و هي آليات لا تعني غياب الاختلاف نهائيا فالاختلاف يبقى قائم لعد تطابق مصالح الدول بصفة مطلقة ،فالمنظور الواقعي يبقى قائما إلا أن المهم هو عدم تبلور الاختلاف لدرجة النزاع و المواجهة المسلحة .

الدليل على دور الآسيان في توفي الاستقرار و الأمن في الإقليم هو قدرتها على استيعاب أعضاء اعتبروا في فترة سابقة بمثابة الأعداء ،و اليوم بسبب هذا الإطار التكاملي تربطهم علاقات تعاونية أكثر منها صراعية ،فقد تم تسوية العديد من النقاط الخلافية .

تشكل الآسيان أهم بين مؤسساتية في إقليم جنوب شرق أسيا ،و هي تعمل بصورة دائمة على تفعيل علاقاتها البينية و الخارجية سواء عبر الأطلسي من خلال انظمامها للآباك ،أو من خلال تعاونها مع الاتحاد الأوروبي من خلال قمم الأسيم ،و هنا يتضح أن الروابط اقتصادية و التبادلات التجارية هي مدخل هام للحوارات السياسية –الأمنية .

فمثل هذه التنظيمات تسمح بتبادل الرؤى و التشاور ،خاصة في ظل تخوف الآسيان من سرعة انتشار التهديدات الجدية خاصة الإرهاب و تجارة المخدرات و عودة القرصنة ،و كذا التخوف من هيمنة إحدى القوى الآسيوية على الإقليم ،خاصة الصين التي تعتبر الإقليم بمثابة الحديقة الخلفية لها.

فالاسيان تهدف من خلال إقامة مثل هذه التنظيمات إلى تبادل الأفكار و الخبرات في مواجهة التهديدات الأمنية خاصة الجديدة منها ،إذ لم تكتفي الرابطة فقط بالآليات الداخلية و إنما عملت كذلك على تدعيم الروابط ما بين إقليم جنوب شرق آسيا و الأقاليم الأخرى ،خاصة تلك التي تربطها بها علاقات وطيدة سواء اقتصادية أو أمنية أو تاريخية .